



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-12

بعد دخول جبهة القوى الاشتراكية والأهمية السياسية للموعد

## توقع مشاركاة واسعة في الانتخابات المحلية

تشكل الانتخابات المحلية المقبلة المقررة في 27 نوفمبر المقبل، محطة هامة في إطار استكمال البناء المؤسسي، كما أنها تلقى اهتماما كبيرا من قبل المستقلين والطلبة السياسية بمختلف أطرافها، والتي يبدو أنها تتوجه للمشاركة بقوة في هذا الاستحقاق.

وتوقع منتبهون، أن تكون مشاركة الطبقة السياسية في العمليات واسعة، مستغلين على ذلك بقرار حزب جبهة القوى الاشتراكية بالمشاركة في هذا الاستحقاق بعد أن غاب عن التشريعات الماضية.

دخلت الأحزاب السياسية، في مرحلة التحضير لخوض غمار الانتخابات المحلية، مباشرة بعد استثناء الهيئة الناخبة من قبل رئيس الجمهورية، حيث تواصل الاستعدادات على أكثر من صعيد لدى غالبية الطبقة السياسية، والتي يبدو أنها استفادت من درس التشريعات الماضية.

والواقع أن الانتخابات المحلية تكتسي طابع الأهمية، لذلك تراهن الأحزاب السياسية والمستقلين على المشاركة بشكل واسع في هذا الاستحقاق، وفي هذا الإطار، اعتبر منتبهون أن العملية الانتخابية الحالية تختلف عن العمليات الانتخابية التي كانت تجري في وقت سابق، وأبرزوا في هذا السياق، الدور الذي تقوم به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأكدوا تراجع مبررات القاطعة، وللإشارة، كان حزب جبهة القوى الاشتراكية قد أعلن المشاركة في العمليات المقبلة، ومن جانبه يتجه حزب العمال، حسب مراقبين، للمشاركة أيضا في هذا الاستحقاق بعد مقاطعة التشريعات، حيث كانت اللجنة المركزية لحزب العمال قد «قررت أن تحيل النقاش حول مسألة الانتخابات على قواعد الحزب ومع المواطنين».

وأوضح المحلل السياسي الدكتور فالح خننر في تصريح للنص، أمس، أن الانتخابات المحلية المقبلة تدخل في إطار استكمال بناء المؤسسات منذ انتخاب رئيس الجمهورية، ثم المرور إلى بناء دستور جديد وبعدها الانتخابات التشريعية وتأتي العمليات المقررة في 27 نوفمبر المقبل وهي آخر خطوة في مسار البناء المؤسسي وهي تجسيد للوعود التي التزم بها رئيس الجمهورية في برنامج الانتخابي.

وأضاف في السياق ذاته، أن هذه المحطة الأخيرة من البناء المؤسسي تكتسي أهمية كبيرة، بحكم أنها استفادت من تجربة الانتخابات التشريعية السابقة، في ظل جاعة كورونما والوضع الصحي الوطني والعالمي، مشيرا إلى أن الأحزاب السياسية والمستقلين استفادوا من التجربة السابقة للسرور والشاركة بفعالية هذه المرة في الاستحقاق المقبل.

ومن جهة أخرى، أوضح المحلل السياسي، أن الانتخابات المحلية تختلف عن التشريعات، كونها تمس اهتمام المواطن مباشرة، باعتبار أن رئيس البلدية، هو الأقرب إلى المواطن، لأنه هو الذي سوف يعبر عن اشتغالاته وتطلعاته ومتطلباته الأساسية في كنف بناء وضع اجتماعي واقتصادي جيد.

وأكد المحلل السياسي، أن الموضوع الانتخابي مهم جدا لأنه يدخل ضمن استكمال آخر لبنة من لبنات المسار الدستوري والذي وعد به رئيس الجمهورية ووضع له خارطة طريق واحترام له آجاله.

وأضاف أن الموعد الانتخابي المقبل، سوف يشهد مشاركة حزبية قوية، كما سيكون للمستقلين، أيضا مكانة في هذا الأمر، لأن الخارطة الجزئية في الجزائر تغيرت - كما أضاف - فالمراتب لم يعد يشق مثلما كان في السابق في الأحزاب السياسية، ويرى أن نقمة المواطن من الممكن أن تكون في شخصيات مستقلة نزيهة والتي تبحث عن حل لهموم ومشكلات المواطنين.

وأوضح الدكتور فالح خننر، بخصوص قرار حزب جبهة القوى الاشتراكية بالشاركة في الانتخابات المحلية، أنه السابق في الأحزاب السياسية، ويرى أن نقمة المواطن من الممكن أن تكون في شخصيات مستقلة نزيهة والتي تبحث عن حل لهموم ومشكلات المواطنين.

وأوضح الدكتور فالح خننر، بخصوص قرار حزب جبهة القوى الاشتراكية بالشاركة في الانتخابات المحلية، أنه السابق في الأحزاب السياسية، ويرى أن نقمة المواطن من الممكن أن تكون في شخصيات مستقلة نزيهة والتي تبحث عن حل لهموم ومشكلات المواطنين.

وأضاف أن كل القوى السياسية التي أرادت أن تكون في هذا الموعد الانتخابي، سيكون الشعب وحده من سيرصدها إلى الحكم وليس شبيء آخر، وبالتالي هي فرصة نزيهة جدا حتى للأحزاب السياسية لإعادة دوران نخبها وتجديد هذه الأحزاب، لتكون متراقة والتطلعات المجتمعية الجديدة.

ومن جهة أخرى، أبرز المحلل السياسي، الدور الكبير للمجالس المحلية التي ينبغي باعتبار أن المجالس المحلية هي التي ينبغي أن تجسد فكرة الديموقراطية التشاركية المحلية وهي التي ستجسد فكرة الديموقراطية المحلية وفكرة التنمية المحلية التي نحن بحاجة إليها الآن وبالتالي دورها سيكون محوريا وكبيرا وستجسد فكرة قربها للمواطن والتعبير عن اشتغالاته وحل مشكلاته على كل المستويات.

وبالنسبة للخارطة المقبلة، يرى أنها سوف تكون شبيهة بخارطة الانتخابات التشريعية، بحيث تكون ما بين الأحزاب السياسية الوازنة وأحزاب متوسطة وسيكون للمستقلين وزن نسبي.

وبخصوص نسبة المشاركة في هذا الموعد، يرى أنها سوف تكون أكبر، مقارنة مع التشريعات، كون أن هذه الانتخابات هي الأقرب للمواطن.

وأضاف أنه في التجارب العالمية فيما يخص الانتخابات المحلية، دائما تكون نسبة المشاركة مرتفعة، لأنها تمس مباشرة جوهر اهتمامات المواطن.



## سيشارك في محليات 27 نوفمبر المقبل حزب العمال ينهي القطيعة مع الصندوق



لويزة حنون

● بإعلانه عن التحضير المادي للانتخابات المحلية المسبقة التي دعا إليها الرئيس عبد المجيد تبون ليوم 27 نوفمبر المقبل، يكون حزب العمال قد أنهى فترة الصيام الذي فرضه على نفسه منذ قرابة سنتين، حيث أعلنت لجنته المركزية اللحاق بالمسار الانتخابي الذي قاطعته "كقرار استراتيجي" في محطتين قريبتين فاصلتين، وهما رئاسيات 12 ديسمبر 2019 وبعدها تشريعات 12 جوان 2021، وهي مواقف تعتبر استمراراً لمواقف مماثلة كان اتخذها الحزب في مراحل حساسة عاشتها البلاد منذ التعددية السياسية، على غرار مقاطعة الحزب للانتخابات التشريعية لعام 1991، وبعدها الانتخابات الرئاسية لعام 1995. ويمبر التكتيك السياسي، فإن حزب لويزة حنون يرى أن "للمحليات علاقة مباشرة مع حياة المواطنين والمواطنات الذين يمكنهم أن يسألوا المنتخبين المحليين، وأن يتجنّدوا لتوجيه مطالبهم ومتطلباتهم لهم"، بالرغم من استمرار نفس الظروف التي جرى فيها الاستحقاق الأخير (رئاسيات وتشريعات)، ومن منطلق أن "لا أحد طالب بانتخابات محلية

مسبقة وأن الوباء لا يزال يقتل". خيار التحضير المادي للانتخابات المحلية الذي تبنته اللجنة المركزية للعمال في دورتها لسبتمبر الجاري، يتماهى مع موقف حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أعلن، أمس، مشاركته في محليات 27 نوفمبر المقبل، لكن قرار "العمال" يلقي به خارج دائرة ما يسمى بتكتل البديل الديمقراطي الذي يتسمك لحد الآن بخيار المقاطعة الشعبية والسياسية للانتخابات، التي يراها حزب العمال "تكتيكية لا تمس بمبادئ الحزب ولا باستقلاليتته تجاه النظام ومنظومة الحكم والسلطة القائمة"، ولهذا "اللجنة المركزية كلفت المكتب السياسي بمهمة تأطير النقاش والسهر على تحقيق الأهداف المسطرة في نهاية الأشغال في المجالات السياسية والتنظيمية، والتي تعتبر أن النقاش حول الانتخابات المحلية يكتسي طابعاً سياسياً حصرياً".

ومما يحسب لزعيمة حزب العمال، حسب متابعتنا، استماتتها في التنديد بكل المخاطر الخارجية التي تهدد كيان الدولة واستقرارها، ومنها التحامل والتكالب المغربي العلني والخفي على الجزائر، إلى جانب مواقفها المناهضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتحذيرها من الأسمال الخطيرة المهددة للاستقرار التي يقوم بها صهاينة متواجدين في المغرب، بل أعلنت دعمها لأشقائها في المرصد المغربي لمناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني بفضل نضالهم للدفاع عن البلدان والشعوب المغاربية المهددة بالتواجد الصهيوني في منطقتنا، وهي مواقف تنسجم مع جهود السلطات العليا في البلاد لمحاصرة المد الصهيوني في البلدان العربية الإفريقية.

وإن كانت حنون ثابتة في التصدي للتأمر الخارجي والإقليمي على سلامة واستقرار الوطن، إلا أنها لم تهان ولم تخفف من حدة انتقاداتها لسوء تسيير الشأن الداخلي وتحميلها للمسئولة تردّي الوضع الاقتصادي والاجتماعي

قرار التحضير للانتخابات المحلية المقبلة تم الإعلان عنه في ختام الدورة العادية التي افتتحت يوم 3 سبتمبر الجاري. وحسبما جاء في بيان للحزب، فإن النقاش حول استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات المحلية "كان محورا لمناقشة عميقة جديّة مسؤولة وهادئة، أخذاً بعين الاعتبار خطورة الوضع العام في البلاد وأولويات ومعاينة أغلبية الشعب".

واعتبرت اللجنة المركزية أن المجري السياسي والاجتماعي التقهقري يطرح كضرورة حيوية تنظيم مقاومة وتمتعة العمال والشباب والفئات الواسعة، دفاعاً عن مكاسب وإنجازات الاستقلال الوطني المهدد بالتصفية، وبالتالي دفاعاً عن الأمة "ما يوحي بأن الحزب سيكون حاضراً في الاستحقاقات من هذا المنطلق، خلافاً للموقف المبدئي المقاطع لمسار الانتخابات (الرئاسيات والتشريعات الأخيرة).

كما أشار "العمال" أن الأدلة والبراهين السياسية التي ترفع من أجل المشاركة مثلها مثل الأدلة والبراهين التي ترفع لعدم المشاركة، وكلها مؤسسة وشريعية وتطلق من نفس الانشغالات.

ويعتقد براغاماتي وتكتيقي، ارتأت اللجنة المركزية أن مصلحة الحزب كانت أيضاً مطروحة في النقاش فيما يتعلق بتقديم الدعم السياسي للأغلبية المجنّدة دفاعاً عن شروط بقائها، وبالتالي عن القواعد المادية للأمة".

وفي نظر حزب لويزة حنون، فإن الجماعات المحلية خاصة منها المجالس البلدية لها علاقة مباشرة مع حياة المواطنين والمواطنات الذين يمكنهم أن يسألوا المنتخبين المحليين، وأن يتجنّدوا لتوجيه مطالبهم ومتطلباتهم لهم، دون إغفال أن "اللجنة المركزية وفي احترام المواقف التي تم التعبير عنها، قررت أن تحيل النقاش حول مسألة الانتخابات على قواعد الحزب ومع المواطنين والمواطنات، أخذاً بعين الاعتبار التطورات التي ستحدث في البلاد". أحمد حملائي

شرفي يطلب من وزارتي الداخلية والعدل ولوج قاعدة البيانات

## هكذا يتم إيداع قوائم الترشح للانتخابات المحلية القادمة

عبد الله نادور



قدم محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، طلبا إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لتمكينها من الولوج إلى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وطلباً آخر لوزارة العدل للولوج إلى التطبيقات الخاصة بصحيفة السوابق القضائية، بغية استقلال المعلومات المتعلقة بالمرشحين. فيما حدد محمد شرفي، كيفية إيداع قوائم المترشحين للانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي. والإجراءات المتعلقة باستمارة التصريح بالترشح للمحليات القادمة.

إن إيداع قوائم المترشحين يتم على مستوى المتدوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليمياً، من قبل المترشح المقوض من الحزب أو من مترشي القائمة الحرة، مقابل وصل بالاستلام. على أن تنتهي الأجال المخصصة لإيداع قوائم الترشيحات قبل 50 يوماً من تاريخ الاقتراع. ويجب أن تتضمن قائمة المترشحين للانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي عدداً من المترشحين يزيد عن عدد المقاعد المطلوب شغلها، وبذلك 3 مترشحين في الدوائر الانتخابية التي يكون عدد مقاعدها فردياً، و2 في الدوائر الانتخابية التي يكون عدد مقاعدها زوجياً.

وأكد القرار 9 الموقع من طرف محمد شرفي أنه يتعين على القوائم المقدمة للانتخابات، تحت طائلة رفض القائمة، مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، مشيراً في السياق ذاته إلى أنه وبصفة انتقالية، تطبيقاً للمادة 317 من قانون الانتخابات، يمكن قوائم

السياسي للقوائم المقدمة تحت رعاية حزب أو عدة أحزاب، ونسخة من شهادة أداء الخدمة الوطنية أو الإعضاء منها، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر ذات صلاحية جارية، نسخة من بطاقة الناخب أو شهادة التسجيل في القائمة الانتخابية. بالإضافة إلى وثيقة تثبت وضعية كل مترشح تجاه الإدارة الضريبية، وصورة شمسية، كما يجب أن يلحق بقائمة مترشحي الأحزاب السياسي والمترشحين الأحرار برنامج الحملة الانتخابية، نسخة من المحضر المتعلق باكتتاب التوقيعات الفردية، نسخة من شهادة تثبت المستوى التعليمي، ووثيقة تثبت وضعية كل مترشح اتجاه الإدارة الضريبية.

المترشحين للأحزاب السياسية أو الأحرار، في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب قانوناً، أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لشرط المناصفة، وفي هذه الحالة، توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها. كما أكد قرار شرفي على ضرورة أن تخصص، على الأقل، نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، وأن يكون ثلث مرشحي القائمة، على الأقل، من ذوي مستوى تعليمي جامعي.

كما يجب أن ترفق قائمة المترشحين بملف خاص بكل مترشح مذكور في القائمة، ويتكون الملف من وثيقة تزكية الحزب



جبهة القوى الاشتراكية تشرح أسباب قرارها المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة..

## «قطع العلاقات مع المغرب نتيجة منطقية لأن الرباط أظهرت عداً شديداً للجزائر»

يتعرضان «لتهديدات داخلية وخارجية». كما أكد «السكريتير» الأول للحزب، أن خيار المشاركة يستجيب للحاجة الملحة المتمثلة في «الحفاظ على مساحات النضال المكتسبة على المستوى المحلي»، مضيفاً أن تشكيلته السياسية تعمل على تكريس «تمثيل حقيقي وفعال» للشعب. وفي رده على سؤال للصحافة، أوضح أو شيش، أن الحزب سيقدم مرشحين في أكبر عدد ممكن من الولايات من أجل تأكيد «تجذر الحزب عبر جميع أرجاء البلاد»، الذي يعتبر كما قال «حزباً وطنياً». كما توه بدور «المنتخبين المحليين على جميع المستويات» والجهود التي بذلوها لإغاثة المواطنين خلال حرائق الغابات الأخيرة التي أضرت بعدد العائلات، معتبراً بأن الهبة التضامنية التي سُجلت تستحق التشجيع.

ق.و

هؤلاء الأشخاص هم أعداء الأمة والشعب وأعداء الحزب، ومن واجبنا قطع الطريق أمامهم».

### مشاركة «الأفافاس» في محليات 27 نوفمبر خيار «استراتيجي»

وبشأن قرار «الأفافاس» المشاركة في الانتخابات المحلية المسبقة المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، فقد قال المتحدث، إنه يعتبر القرار «خياراً استراتيجياً»، مضيفاً بأن «المسؤولية الوطنية للحزب وتمسكه بالوحدة والسيادة الوطنيتين»، أملاً ذلك الموقف. وأضاف المسؤول الأول لجبهة القوى الاشتراكية، بأن مشاركة الحزب، أمّلته «المسؤولية الوطنية» لهذا الحزب وتمسكه «بالوحدة والسيادة الوطنيتين» ويستجيب للحرص على «المحافظة على السلم والتلاحم الاجتماعيين»، الذين

والتحريية في بلدان شمال إفريقيا». وفي رده على سؤال حول موقف جبهة القوى الاشتراكية من حركة الاستقلال الذاتي للقبائل «ماك»، التي جرى تصنيفها منظمة إرهابية، أكد أو شيش بأن حزبه سبق وأن «دق ناقوس الخطر» بخصوص هذا الكيان دون ذكره بالإسم، مضيفاً أنه كان على أرض الميدان «الإقناع الجزائريين، لا سيما في منطقة القبائل، بأن هذا المشروع يهدف إلى تقسيم البلاد».

وشدد «السكريتير» الوطني الأول لجبهة القوى الاشتراكية، على أن أحد المبادئ الأساسية لحزبه تقوم على «الوحدة الوطنية»، متعهداً بالوقوف بالمرصاد لـ «أي أحد يريد المساس بالوحدة الوطنية والاستقرار المجتمعي».

وخلص «السكريتير» الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية، إلى القول «إننا نؤكد بأن

اعتبر «السكريتير» الوطني الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوسف أو شيش، أمس السبت، أن قرار الدولة الجزائرية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب «نتيجة منطقية»، مضيفاً أن الرباط ما فتئت تظهر «عداها الشديد لبلادنا ولثوابتها الوطنية».

وقال أو شيش خلال ندوة صحافية نشطها في مقر «الأفافاس» بالجزائر العاصمة، «إننا نعتبر هذا الإجراء نتيجة منطقية بالنظر إلى العداة الشديد المعلن من قبل المملكة المغربية تجاه الجزائر وثوابتها الوطنية».

وصرح المتحدث بأن «سماح نظام المخزن بإعطاء موطن قدم للصهيونية الدولية في المنطقة المغاربية، هو خيانة وخيانة عظمى للمبادئ التي قامت عليها شعوب بلادنا وللمبادئ التي قادت الحركات الثورية

التشكيلات السياسية مطالبة بتجديد الناخب لموعد 27 نوفمبر

# هل تفكّ المحليات عقدة العزوف؟

أ.بن نعوم

يواصل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، تجسيد برنامجه السياسي الذي التزم به أمام الشعب الجزائري خلال رئاسيات 2019/12/12، وفي مقدمة هذا البرنامج، تجديد المؤسسات الدستورية برمتها، بدءا بتعديل الدستور والقانون العضوي لنظام الانتخابات، و انتهاء بالانتخابات المحلية، مروراً بالتشريعات و الجهاز التنفيذي.

ورغم أن هذه الالتزامات السياسية، القانونية و الانتخابية، تندرج ضمن مطالب الشعب التي عبر عنها خلال الحراك الأصيل، و تشكل فرصا غير مسبوقة للأحزاب كي تتموقع في الخريطة السياسية بما يناسب وزنها الانتخابي، غير أنه لا الشعب «كهيئة ناخبة» و لا الأحزاب «كمؤسسات سياسية» استغلت هذه الاستحقاقات السياسية المتاحة، بما يعيد للسلطة الشعبية، أو الحزبية دورهما المحوري في الورشات التأسيسية للنظام السياسي الجديد.

إذ أهم ما يلفت الانتباه في نتائج الاستحقاقات الانتخابية التي جرت إلى حد الآن هو استمرار عجز الأحزاب السياسية عن تجديد و تعبئة الناخبين، و تجلى ذلك من خلال نسبة المشاركة التي تدنت إلى مستوى 23٪ خلال التشريعات المسبقة التي جرت يوم 12 جوان الفارط، و حتى و إن حاولت الأحزاب في كل مرة تحميل مسؤولية ظاهرة العزوف للسلطة، و هو ما يرفضه المنطق السليم و التحليل الموضوعي، لأن من صالح السلطة ارتفاع عدد المصوتين لا تناقصهم، فضلا عن أن السلطة وفرت كل ما كان في استطاعتها ماليا، بشريا، ماديا، تشريعي و تنظيميا، لتمكين كل ناخب مسجل على القوائم الانتخابية من أداء واجبه الانتخابي و في أحسن الظروف الممكنة و بالضمانات التي نص عليها القانون الانتخابات المعدل.

و هذا القصور لا يحتاج إلى دليل، ما دامت الهيئات المشرفة على تنظيم الانتخابات، تسجل دائما ضمن تقاريرها النهائية حول سير العمليات الانتخابية نفس الملاحظات بخصوص العجز المزمن لمعظم الأحزاب في توفير العدد الكافي من المراقبين على مستوى مكاتب التصويت، و هو عجز مزمن تحاول الأحزاب في كل مرة إخفاءه برفع بطاقات الاتهام للغير. و لن يتم تجاوز هذا الوضع، إلا بأحزاب تملك من الشجاعة ما يدفعها إلى تقييم مشوارها السياسي سنويا، بالقياس إلى نتائجها في

## الأميار.. خلق الاستثمار من المهام الجديدة

طريق المسار الانتخابي، و اختلاق المبررات لاستمرار تواجدها عبر منتخبيها في المجالس المحلية التي أضحت حلها حتميا، عقب استدعاء الهيئة الانتخابية لتجديدها قبل الأوان يوم 27 نوفمبر المقبل، و هو الموعد الحاسم بالنسبة للكثير من التشكيلات السياسية التي قاطعت الرئاسيات ثم التشريعات، و التي إن هي قاطعت المحليات أيضا

ستحكم على نفسها بالغياب المتمدد من خريطة الأحزاب الممثلة في المؤسسات الدستورية، وذلك هو الخسران السياسي المشين.

و لمن يحاول الاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي و خاصة «الفيسبوك» للترشح أو خلال الحملة الانتخابية عليه الاستفادة من دروس التشريعات و خيبتها و التي كشفت أن جمعة حزب الفيسبوك أكثر من طحينه، إذ يقتصر رواده على الفئات التي تقول ما لا تفعل، و يعدون مرشحيهم بملايين التوقعات و الأصوات و يعجزون عن منحهم العشرات، كونهم أصلا من الفئة التي لا عهد لها بالواجب الانتخابي، بل يتهاون و يعتمد معظم أفرادها عدم سحب بطاقات الانتخاب، و منهم من يعتبر ذلك من خصائص و مميزات «الناشط السياسي»، و هناك من يفتخر بهذا السلوك و يعتبره نضالا سياسيا، و لذا من يتكل على هذه الفئة لا يحصد سوى الخيبة في سباق الترشح أو في أي سباق آخر.

التي ألقت العزوف و هجر صناديق الاقتراع. و هو عامل ينسحب أيضا على بقية التيارات السياسية المعارضة أو الموالية، فضلا عن أن قرار المشاركة في أي استحقاق انتخابي غالبا ما يتأخر لدى معظم الأحزاب، و أحزاب المعارضة على وجه الخصوص، إلى حين استدعاء الهيئة الناخبة بالنسبة لاستحقاق يتطلب التحضير له باكرا.

و في جميع الأحوال، فإن للهيئة الناخبة كل المسؤولية في اختيار من يمثلها في المجالس المحلية و عدم إسناد هذه المهمة إلا لمن يتوسمون فيه المواصفات التي ترقى بأداء المجالس المنتخبة إلى المستوى الذي يحقق تطلعاتهم إلى حياة أفضل، و هو في متناولهم إن هم تخلوا عن سلبيتهم في اختيار منتخبيهم و عن عزوفهم عن أداء واجبهم وحقهم في الترشح و في التصويت لقطع الطريق أمام السياساويين و الحيلولة دون وصولهم إلى المجالس الشعبية الولائية و البلدية عبر انتخابات تم تحصينها قانونيا لتكون «خالية من المال الفاسد و غير الفاسد»، و تفتح أبوابها للشباب المدعو إلى اقتحام المؤسسات المنتخبة بدعم الدولة التي ستكفل بتمويل جزء كبير من تكلفة حملتهم الانتخابية، و بذلك سيتم التغيير المنشود شعبيا «من خلال ضخ دم جديد في أجهزة الدولة عبر ما تفرزه صناديق الاقتراع. فهل ستكون الأحزاب في مستوى هذه المرحلة؟ أم ستواصل انشغالها بوضع العقبات في

استمالة الناخبين، ببرامج قابلة للتجسيد، لا بالخطب الجوفاء و تحميل مسؤولية الفشل للغير، أي بترك الفاشلين مناصبهم لقياديين جدد، يقدمون حلولاً مبتكرة، توسع الوعاء الانتخابي لحزبهم من «الأغلبية الصامتة».

## الرهان على «الفيسبوك» غير مضمون العواقب

لأن «الأقلية الناطقة المصوتة» المعتادة على أداء واجبها الانتخابي، أصبحت ودية لخياراتها في كل المواعيد الانتخابية تقريبا، إذ كرست الهيمنة لأحزاب الموالات سواء على مستوى البلديات، أو المجالس الولائية. رغم ما بين تشكيلاتها من تناقض شرس في مثل هذه الاستحقاقات المحلية، التي تمثل الأرضية التي تبنى عليها التحضيرات للرئاسيات المقبلة. أما أحزاب المعارضة فعليها مراجعة أوضاعها جذريا إن أرادت مواجهة هذه الهيمنة التي تفرزها الموالات من خلال انتشارها في جميع بلديات الوطن بشريا و هيكليا.

ولعل العامل الأبرز في اعتقادنا الذي يفسر هذا الأداء السلبي لأحزاب المعارضة في مختلف الاستحقاقات هو اعتمادها على مناضلين تقليديين و على متعاطفين أوفياء لها، دون الاستثمار في استقطاب أنصار جدد من ضمن الأغلبية الصامتة

أكد مشاركته في المحليات المقبلة .. أو شيش :

## الشعب الجزائري أحبط مخططا خبثا لزرع الشقاق والتفرقة

قال الأمين الوطني الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوسف أو شيش، إن قرار المشاركة في الانتخابات المحلية المزمع انعقادها يوم 27 نوفمبر، باعتباره خيارا استراتيجيا يفرض نفسه لعدة اعتبارات سياسية وطنية وحتى تنظيمية، أولها مسؤولية الحزب وحرصه الشديد على الحفاظ على الوحدة والسيادة الوطنية بعد أن أضحت محل تهديد في غمرة الأحداث الأليمة الأخيرة.

وقال يوسف أو شيش: "يتوجب من خلال هذه المشاركة إعادة الاعتبار للعمل السياسي ووضعه في المكانة التي يستحقها، وجعله وسيلة سلمية للتغيير الإيجابي، فنضالنا اليوم أكثر من أي وقت مضى كونه يصب لصالح ولوج هوية وشخصية جزائرية خالصة بكل مكوناتها ومقوماتها المتكاملة باعتبارها إرثا تاريخيا من أجدادنا الذين رسموا حدود الجزائر بدمائهم وجمامهم".

وخلال الندوة الصحفية المنعقدة، أمس، بمقر الحزب بالجزائر العاصمة، استعرض يوسف أو شيش مواقف الحزب إزاء المستجدات السياسية الوطنية، المبنيّة على تحقيق السيادة والوحدة الوطنية، وعرض فيها الإصلاحات البنوية لمنظومة الحكم رغم التحديات الدولية والإقليمية، الساعية لترسيخ مفهوم التضامن المحلي والإجماع الشعبي الوطني، منوها اعتماد الحزب على الحوار واستعراض النقاش كأساس تقوم عليه تشكيلة حزب الأفاقاس.

وفي السياق ذاته، دعا أو شيش إلى حوار وطني جامع بين مختلف التيارات السياسية، بعيدا عن المواقف الجاهزة والإملاءات على حد قوله، كما دعا إلى استجابة الشعب الجزائري برمته للإقبال على الانتخابات المحلية، مضيفا أن مناضلي الحزب سيعملون على الدخول في أكبر عدد من الدوائر الانتخابية لإقناع المواطنين بالمشاركة، من أجل تكريس تمثيل شعبي حقيقي فعال وفاعل.

وخلال افتتاحه الندوة الصحفية، ترحم على أرواح شهداء البلد من الجرائق، حيث تبرأ من الجريمة النكراء التي طالت الشباب المغدور جمال بن اسماعيل قاذلا بأنها لا تمثل منطقة القبائل ولا شيم الشعب الجزائري الأبوي، بل ما هي سوى مخطط خبيث لزرع الشقاق والخلاف بين أبناء الوطن الواحد الذي ظل متماسكا رغم كل الفتن المبتوثة من الداخل والخارج حتى أظفأ نيران الفتنة في مهدها.

سدة مسلوب

## Dr ABDELKADER SOUFI, POLITOLOGUE

# «LES PARTIS ABSTENTIONNISTES SERONT LES GRANDS PERDANTS»

Les politologues, experts et autres observateurs sont unanimes quant à l'importance des prochaines élections locales. Nombreux parmi eux affirment que «la sagesse et le côté rationnel dictent aux partis politiques, ayant brillé par leur absence lors des votes précédents, de saisir cette dernière chance leur permettant de se repositionner sur la scène politique».



Dr Abdelkader Soufi, politologue et enseignant à l'université d'Alger III, rejoint cette idée et relève que le choix précédent d'abstentionnisme a mis ces partis «en sourdine». Aujourd'hui, «pour ne pas être éliminé, il est vital pour ces partis de revenir et d'avoir une audience», a-t-il poursuivi, notant que le seul moyen pour atteindre l'objectif est de «se mettre dans le bain des élections locales et de saisir cette ultime chance qui se présente».

Si l'engagement dans la course électorale de novembre prochain est, pour ces partis, «vital à plus d'un titre», c'est d'abord et surtout parce qu'il est question d'un «engagement national, et ce à un moment où la trajectoire politique, économique et sociale de l'État a changé par rapport à l'ensemble des paramètres endogènes et exogènes». Par voie de conséquence, explique le docteur en sciences politiques, «nous sommes dans une situation qui exige de choisir entre l'engagement de se maintenir ou, carrément, de disparaître de la scène politique. Et là, le choix est vite fait».

L'autre remarque mise en avant par le politologue, «les populations sont plus portées à voter lorsqu'il s'agit d'élections locales». «Ceci veut dire, en fait, soutient Soufi, que la participation sera beaucoup plus grande et que ceux qui ne participent pas seront les grands perdants, car, après le 27 novembre prochain, le schéma sera établi de manière définitive. Il sera composé de ceux qui existent déjà au niveau de l'APN, à la faveur des résultats des dernières législatives, et de ceux qui vont arriver, après avoir gagné la course électorale attendue dans un peu plus de deux mois.» Il ne faut pas oublier non plus qu'en s'engageant ainsi auprès du citoyen, les partis concernés devraient montrer leurs aptitudes et capacités à prendre les

règles des commandes de l'État, et, par voie de conséquence, de «pouvoir prétendre à l'avenir à un nombre beaucoup plus élevé de sièges, à l'occasion des prochaines législatives, et de pouvoir participer, par la suite, aux élections présidentielles», fait remarquer l'enseignant à l'université d'Alger III.

concernant la décision du Front des forces socialistes de prendre part à la course électorale, Dr Soufi a d'abord considéré que ce parti a perdu, dans le passé, en choisissant de ne pas participer aux dernières élections. «C'est le plus grand perdant, car ce parti a fait de mauvais calculs», déclare Dr Soufi, qui relève que cette formation politique «tente de se repositionner sur l'échiquier de la scène politique».

L'analyste a ensuite observé qu'il y a une mutation au sein de la carte politique nationale. «Nous avons constaté que lors des dernières élections législatives, des partis qui dominaient traditionnellement la scène politique ont marqué un net recul par rapport aux indépendants, qui ont, pour leur part, gagné du terrain», a-t-il notamment souligné. Il relève que «ce qui distingue aujourd'hui la scène politique nationale est, d'un côté, une gauche plus représentée par le parti le plus ancien, et, d'un autre côté, l'émergence des partis dits islamistes nationalistes, à l'image d'El-Bina, qui se repositionne comme force politique». Pour revenir au FFS, «il s'agit d'un parti qui essaye de se maintenir et de se repositionner de façon plus claire, clairvoyante et rationnelle». Pour conclure, le professeur Soufi met en évidence toute l'importance, mais aussi les enjeux de taille que représentent ces élections locales. Il met l'accent, dans cet ordre d'idées, sur la mutation politique actuelle, couplée à cette prise de conscience des citoyens à prendre les choses en main. Autant de faits avérés, dit-il, qui vont indéniablement se répercuter de manière positive sur le taux de participation au prochain scrutin, d'autant plus que les locales sont connues pour être «le point de jonction et de rencontre entre le citoyen et les responsables en charge de la gestion de la cité».

**Soraya Guemmouri**



## APRÈS UNE LONGUE MISE EN HIBERNATION

# Les partis politiques remontent à la surface

L'IMMOBILISME est parfois mortel. C'est ce qui a failli se produire avec la classe politique, dans son ensemble, et l'opposition en particulier.

■ ABDELKADER HARICHANE

L'attente a été longue. Depuis le 22 février 2019, jour du sursaut national, la classe politique a été mise dans une sorte d'hibernation qui a eu une rallonge troublante mais insupportable en raison du confinement dû à la propagation du virus mortel dans les espaces publics.

Il faut rappeler qu'à l'ombre du Hirak, qui a condamné l'ensemble de la classe politique, en leur interdisant de marcher au milieu des foules, beaucoup de militants ont marché, comme ceux du FFS, du PT, de Nahdha ou Islah et du MSP au tout début, mais à titre individuel.

A l'orée des élections locales, les partis de l'opposition annoncent leur volonté d'y participer, dans une tentative de briser la glace.

Or l'inquiétude du FFS est double parce que depuis la disparition de son leader charismatique feu Hocine Ait-Ahmed, c'est bien la première fois qu'il compte entrer dans la compétition électorale pour faire valoir ses droits. Ce sera un test doublement difficile pour le plus ancien parti de l'opposition.

Le PT est aussi dans l'embarras, suite à l'incarcération de son SG, Louisa Hanoune, qui a mis le parti dans une sorte de glaciation. En annonçant sa participation, ce parti va tenter de démontrer qu'il existe encore et mieux ;

qu'il peut renverser la vapeur parce qu'il sait que les foules sont très sensibles à toute action émanant du pouvoir dans le sens de limiter l'action politique de ses opposants. Ce sera aussi un test majeur pour le PT qui revient de très loin.

Pour les partis de Djaballah et Touati, il y a lieu de dire qu'ils ont été complètement laminés dans les dernières législatives, au point où l'on se dit s'il n'y avait pas eu une volonté de les exclure définitivement du paysage politique pour leurs discours incommodes, oserait-on dire.

Reste le RCD, qui a été partie prenante dans le Hirak, il n'a pas pu éloigner le spectre de la « conspiration » dont on l'accuse, si on se souvient des démêlés de son SG avec la justice pour une toute autre affaire, nullement liée à l'activité politique ; mais le message est passé.

Le RND ne brille plus depuis l'éviction de son ex SG, Azzeddine Mihoubi, qui voyait grand. De son côté, le MSP reste cloîtré dans les déclarations de son chef, Abderrezak Makri, qui avait



dévoilé le contenu de ses conversations avec le frère du président déchu, peu de jours avant la chute.

Les indépendants, enfin, placés en seconde position dans les législatives, après le FLN, qui veulent se constituer en parti politique, au nom de la société civile, selon les intentions distillées. Mais ils savent qu'à défaut de parti, les listes de candidatures aux locales seront rudement difficiles, si on se fie aux conditions d'éligibilité énoncées. Face à cette alchimie, les pronostics s'annoncent difficiles, voire impossibles. Car, avec un retour en arrière, à février 2019, on garde à l'esprit cette tentative de rendre caduque la classe politique algé-

rienne dans son ensemble. Toutefois, beaucoup d'eau a coulé sous les ponts depuis et les observateurs les plus avertis perdraient le nord parce que les effets sont là, tangibles, surtout en ce qui concerne le premier parti sur scène. Que dire des autres qui sont classés dans des cases : du perturbateur aux idées étroites à l'islamiste new look. Le Hirak qui a constitué la majorité, à une période donnée, représentait le vrai corps électoral. A-t-il gardé cette force inouïe qui a fait de lui ce qu'il fut en appelant au boycott ? Les prochaines élections ~~AL~~ donneront, à coup sûr, quelques indices sur la classe politique en décomposition.

LA MAJORITÉ DES PARTIS CONFIRME SA PARTICIPATION AUX ÉLECTIONS LOCALES

# La 3<sup>e</sup> victoire de Tebboune

APRÈS la révision constitutionnelle, les élections législatives anticipées, le chef de l'Etat donne rendez-vous aux Algériens le 27 novembre prochain pour les locales. Les premières à se dérouler sans boycott, depuis celles de 2017. Il aura ainsi tenu ses engagements dans le parachèvement de la mise en place des institutions de l'Etat.

■ SMAÏL ROUHA

**E**n convaincant les formations politiques à prendre part aux élections locales, prévues le 27 novembre prochain, le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, aura tenu ses engagements dans le parachèvement de la mise en place des institutions de l'Etat. Un scrutin intervenant quelques mois après les élections législatives du 12 juin dernier, ayant inauguré la 9<sup>e</sup> législature, et une année après le référendum constitutionnel du 1<sup>er</sup> Novembre 2020. En effet, les partis de l'opposition ont décidé de rompre avec plusieurs années de boycott et d'appels à l'abstention.

La majorité des partis politiques a annoncé sa participation aux prochaines élections locales anticipées prévues le 27 novembre prochain, dernier jalon dans le processus d'édification d'une Algérie démocratique encore plus proche du citoyen. Un processus, faut-il le rappeler, qui s'est heurté à une succession d'abstentions record. En somme, un scrutin local et un enjeu national. Le parachèvement du processus électoral à travers le renouvellement des APC et APW permettrait de « rétablir la confiance » entre les citoyens et leurs représentants et de « corriger les défaillances » relevées dans les assemblées locales au cours des dernières années, selon certains observateurs politiques. Un aspect qui devrait influencer sur le taux de participation.

Lors d'un point de presse, animé la semaine dernière, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, a indiqué que 1 366 listes de partis (1 327 pour les APC et 39 pour les APW) et 13 listes d'indépendants (huit pour les APC et cinq pour les APW), avaient d'ores et déjà retiré les formulaires de souscription des signatures en prévision de ces échéances. De ce fait, cette échéance sera une étape décisive pour des formations politiques qui participent pour la 1<sup>ère</sup> fois à cette échéance, tandis qu'elle sera un rendez-vous pour d'autres partis qui marqueront leur retour en s'engageant dans la bataille électorale après



Le scrutin local est un enjeu national

un boycott ayant duré des années pour des raisons objectives liées à la crédibilité et à la transparence de l'opération électorale. Un choix stratégique.

En effet, la participation permettra aux partis en lice, d'une part de mesurer leur ancrage et leur présence dans l'Algérie profonde, et d'autre part, de préserver la proximité avec leurs bases populaires, et d'éviter un isolement supplémentaire après divers boycotts.

En somme, un véritable test pour mesurer leur popularité et prouver leur poids sur l'échiquier politique national. Pour le FFS, qui a rejeté le référendum du 1<sup>er</sup> novembre 2020 et les élections législatives du 12 juin 2021, les prochaines élections locales devraient être « une opportunité pour prendre le pouvoir local », afin d'empêcher « les clientèles du pouvoir et les affairistes de torpiller le seul espace démocratique, malgré ses limites et les entraves, qui s'offre aux populations », rejoignant, ainsi, le Parti des travailleurs de Louisa Hanoune, qui a décidé de revenir aux

joutes électorales après son absence aux présidentielle et législatives anticipées.

Une attitude que devrait adopter le Rassemblement pour la culture et la démocratie en dépit de certaines réticences internes. Ce qui conférerait aux prochaines joutes électorales un caractère inédit du fait qu'elles seront les premières à se dérouler sans boycott depuis les dernières élections de 2017. Ainsi, ces Assemblées peuvent devenir des lieux d'apprentissage de la citoyenneté, du leadership et de l'auto-organisation.

Même si le contexte socio-économico-politique, marqué par la crise de la pandémie du coronavirus, l'effondrement du pouvoir d'achat, le discrédit de l'exercice politique et l'absence de figures politiques crédibles, risquent de creuser davantage le fossé entre les citoyens et les élus. De ce fait, l'enjeu dépasse largement celui d'un simple renouvellement des Assemblées locales.

S.R.



LE FFS PRENDRA PART AUX ÉLECTIONS LOCALES ANTICIPÉES

# Aouchiche explique le choix de la participation

● Le premier secrétaire nationale du FFS considère que quelle que soit l'opposition du parti au régime en place, «il ne renoncera pas à l'Etat-nation et à ses constantes», comme «il n'acceptera pas que soit portée atteinte à l'unité et à la souveraineté de l'Algérie et de son peuple».

Le premier secrétaire national du Front des forces socialistes (FFS), Youcef Aouchiche, s'est exprimé, hier lors d'une conférence de presse tenue au siège du parti à Alger, sur la décision prise la veille «à l'unanimité» par les membres du conseil national, qui s'est réuni en session extraordinaire, de participer aux élections locales anticipées devant se tenir le 27 novembre prochain. D'après lui, malgré une loi électorale contraignante pour les partis politiques et un code communal qui entrave le travail des élus locaux, la participation à ce rendez-vous électoral revêt, pour le FFS, un caractère «stratégique». «Notre participation est dictée, en premier lieu, par notre responsabilité et notre attachement à l'unité et à la souveraineté nationales, le maintien de la paix civile et de la cohésion sociale, sachant que ces éléments sont sous le coup de menaces, répétées et multiples, sur le plan interne et externe», dira-t-il à ce propos.

Pour Aouchiche, quelle que soit l'opposition du parti au régime, «il ne renoncera pas à l'Etat-nation et à ses constantes», comme «il n'acceptera pas que soit portée atteinte à l'unité et à la souveraineté de l'Algérie et de son peuple». «Aujourd'hui, plus que jamais, le contexte national et international nous impose, à nous ainsi qu'à tous les citoyens soucieux du présent et de l'avenir de leur pays, d'encourager l'exercice politique noble, moral et pacifique afin de faire face aux extrémistes et aventuriers, quelles que soient leurs appartenances idéologiques», a-t-il ajouté. Le premier secrétaire national fait-il allusion au MAK et à Rachad, classés par le Haut Conseil de sécurité (HCS) comme organisations terroristes ? Aouchiche a déclaré à propos du mouvement séparatiste que le



Le premier secrétaire national du FFS, Youcef Aouchiche, lors de la conférence de presse tenue hier au siège du parti à Alger

FFS n'a pas attendu aujourd'hui pour dénoncer son projet. «On l'a fait au moment où ses marches étaient tolérées et où des événements étaient organisés par ce mouvement même à l'intérieur de certaines structures de l'Etat», a-t-il lancé. Poursuivant son argumentaire en faveur de la participation, Youcef Aouchiche a indiqué que cette option est dictée aussi par le souci du parti «de préserver les espaces de lutte au niveau local». Présent à la conférence de presse, le membre de l'instance présidentielle du FFS, Hakim Belahcel, a déclaré, pour sa part, que «la non-participation est une non-assistance à un pays en danger, à une région en danger».

## «PROCESSUS JUDICIAIRE TRANSPARENT ET ÉQUITABLE»

Il faut rappeler, dans ce sens, que dans la résolution adoptée la veille par le conseil national du parti, le FFS dit «agir pour la défense de la démocratie locale et empêcher l'administration et ses tentacules d'engloutir les seuls espaces de gestion et d'expression qui échappent totalement ou partielle-

ment au diktat de la centralisation chronique». Il est question aussi de «relancer les efforts du parti pour remettre en cause les codes de la commune et de wilaya qui ont largement affaibli les attributions de l'élu local». Dans le même texte, et sur le plan national, le FFS «réaffirme son attachement viscéral et irréfragable à l'unité et à la souveraineté nationales. Il continuera à se battre pacifiquement pour avorter tous les stratagèmes qui attendent à l'unité de nos territoires et à la cohésion populaire». Par ailleurs, et concernant les récents événements vécus par le pays, il «exige que toute la lumière soit faite et qu'un processus judiciaire transparent et équitable soit mené pour élucider les affaires liées à la pénurie flagrante de l'oxygène médical, l'épisode ténébreux des incendies et le crime crapuleux qui a coûté la vie à Djamel Bensmaïn Allah yerahmou». Sur un autre plan, il «demande avec force et conviction la revalorisation du patrimoine identitaire amazigh, la prise en charge sérieuse et urgente de ses besoins pédagogique, matériel et finan-

cier et l'arrêt immédiat de toutes formes de stigmatisation et de diabolisation qui sapent ses symboles, ses traditions et sa charge historique». En dernier lieu, et tout en réaffirmant «son engagement sans faille et sans répit pour faire aboutir l'appel du FFS pour l'instauration d'un dialogue national, global et responsable dans l'optique de réaliser un compromis historique, qui se présente comme unique option pour endiguer la crise multiforme qui ronge notre patrie», le parti du défunt Hocine Aït Ahmed «reste implacable sur l'urgence de libérer les champs politique, médiatique et social et plaide pour la libération de tous les détenus politiques et d'opinion». A noter que le conseil national du parti s'est félicité «du processus organique entamé par la direction nationale en perspective de l'organisation du sixième congrès national ordinaire». Un effort qui, bien qu'ayant été «perturbé par un contexte sanitaire contraignant, devra être soutenu et parachevé», fait-on remarquer dans cette résolution.

Abdelghani Aïchoun



**FFS**

# Les raisons de la participation aux locales

**Le plus vieux parti de l'opposition a décidé de participer aux élections locales du 27 novembre prochain, «malgré le contexte défavorable et toutes les entraves». Les responsables du parti ont expliqué et défendu, hier, samedi, lors d'une conférence de presse, ce choix qualifié de «stratégique».**

**Karim Aïmeur - Alger (Le Soir)** - Le premier secrétaire du FFS, Youcef Aouchiche, a décrit un climat politique et social délétère relevant que les élections locales du 27 novembre prochain interviennent dans un contexte défavorable. Mais les raisons qui ont poussé le parti à prendre part au scrutin semblent être plus fortes que ce contexte hostile.

Lors d'une conférence de presse animée, hier, au siège du parti à Alger, M. Aouchiche a qualifié la décision de participer aux élections de «stratégique» qui vise à préserver l'unité nationale et à faire face aux «aventuriers» de tout bord.

«Nous savons que les conditions d'un scrutin libre et transparent ne sont pas encore réunies surtout en ce qui concerne les libertés individuelles et collectives qui sont toujours réprimées. Nous savons aussi que le cadre juridique et légal relatif aux élections est contre les partis politiques et l'exercice politique, comme le cadre régissant les collectivités locales tue l'esprit d'initiative et prive l'élite des prérogatives et des outils qui lui permettent de jouer pleinement son rôle. Malgré toutes ces entraves, la décision de participer à ces élections est un choix stratégique qui s'impose pour plusieurs considérations politiques, patriotiques et même organisationnelles», a expli-

qué le premier secrétaire du FFS. Il a expliqué que cette décision de participation est dictée en premier lieu par «notre responsabilité nationale et notre attachement à l'unité et à la souveraineté nationales, la préservation de la paix civile et la cohésion sociale», en soutenant que ces éléments sont menacés de l'intérieur et de l'extérieur du pays. Et d'affirmer que l'opposition du FFS au régime politique ne signifie pas son opposition à l'Etat, précisant que le parti n'acceptera pas les atteintes à l'unité nationale et à la souveraineté du pays.

Selon lui, toute partie qui tenterait de porter atteinte à l'unité nationale, à la sécurité et à la stabilité du pays est considérée comme un «ennemi de la nation, du peuple et du FFS». Le membre de l'instance présidentielle du FFS est allé encore plus loin, en justifiant la décision de participation aux élections locales. «La non-participation est une non-assistance à une région en danger, à savoir la Kabylie», a-t-il expliqué.

Le plus vieux parti de l'opposition aspire, toutefois, à participer au niveau national. «Nous visons à participer dans le plus grand nombre de wilayas afin de confirmer l'ancrage national du parti», a souligné M. Aouchiche. Sur sa lancée, le premier secrétaire du FFS a soutenu que les réformes structurelles de l'économie nationale doivent passer par «un consensus politique et un changement radical du système de gouvernance».

Il a mis en garde que le pays n'admettra pas un autre échec, surtout avec les défis régionaux et internationaux, et a appelé à l'entame d'un processus national de changement radical, pacifique et graduel du régime. «C'est une nécessité vitale pour le pays afin de pouvoir bâtir un Etat de droit et préserver l'Etat-national», a-t-il défendu.

## Rupture des relations avec le Maroc : «une suite logique à l'hostilité marocaine»

Le premier secrétaire du FFS s'est exprimé sur la décision de l'Algérie de rompre ses relations diplomatiques avec le Maroc, affirmant que cette décision est «une suite logique à l'hostilité marocaine à l'égard de l'Algérie».

M. Aouchiche a dénoncé les agissements de Rabat, surtout son attitude qui consiste à permettre à l'Etat sioniste de mettre un pied dans la région maghrébine.

«Notre attachement à l'unité nationale est indissociable de notre attachement à l'unité maghrébine et à la construction d'un Grand Maghreb démocratique des peuples», a-t-il affirmé, en condamnant des décisions (marocaines) permettant l'introduction des réseaux sionistes dans l'une des parties du Maghreb, et l'alliance avec les sous-traitants des projets de division des nations qui menacent toute la région.

Dans la résolution de son conseil national tenu la veille, le FFS a réaffirmé son infatigable combat en faveur de la construction du Grand Maghreb des peuples.

«Nous continuerons à croire que cet espace stratégique est le seul rempart capable de prémunir nos peuples de l'effondrement de nos nations respectives. Comme il sera indéniablement, un gisement pour le développement socioéconomique et la stabilité géopolitique pour l'ensemble de notre région», souligne le parti, considérant que la démocratisation des régimes de la région «demeure la seule digue dont nous disposons pour désamorcer les velléités néocolonialistes et les plans dangereux qui se tissent pour dépecer nos pays et déstructurer nos peuples».

**K. A.**